المحور الرابع: مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية

النظام الدولي:

النظام الدولي هو طريقة مميزة لتنظيم الحياة السياسية على الأرض وله جذور تاريخية عميقة. كانت هناك أنظمة دولة في أوقات وأماكن مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم، على سبيل المثال الهند القديمة واليونان القديمة وعصر النهضة في إيطاليا (Watson 1992). ومع ذلك، فإن موضوع العلاقات الدولية يعود تقليديا إلى العصر الحديث المبكر (القرنين السادس عشر والسابع عشر) في أوروبا، عندما تم إنشاء الدول ذات السيادة على أساس الأقاليم المجاورة في البداية. منذ القرن الثامن عشر، سميت العلاقات بين هذه الدول المستقلة بـ "العلاقات الدولية". في البداية كان نظام الدولة أوروبيًا، ثم كان نظامًا غربيًا فيما بعد. لكن في القرنين التاسع عشر والعشرين، تم توسيع نظام الدولة ليشمل كامل أراضي الأرض. عالم الدول هو في الأساس عالم إقليمي؛ إنها طريقة لتنظيم الأراضي المأهولة سياسياً، وهو نوع مميز من التنظيم السياسي الإقليمي، يعتمد على العديد من الحكومات المختلفة المستقلة قانونياً عن بعضها البعض. المنطقة الكبيرة الوحيدة التي ليست دولة هي أنتاركتيكا، ويديرها اتحاد من الدول. اليوم ، IR هي دراسة نظام الدولة العالمي من وجهات نظر علمية مختلفة[1].

تعتبر الدول والنظام الدولي من السمات الأساسية للحياة السياسية الحديثة. إن النظام الدولي هو مؤسسة تاريخية. إنها ليست مرتبة من الله أو تحددها الطبيعة. لقد صُنع من قبل أشخاص معينين في وقت معين: إنه منظمة اجتماعية. لم يعش الناس دائمًا في دول ذات سيادة. ففي معظم تاريخ البشرية ، نظموا حياتهم السياسية بطرق مختلفة ، وأكثرها شيوعًا هو الإمبراطورية السياسية: مثل الإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطورية العثمانية (التركية). في المستقبل، قد لا يتم تنظيم العالم في نظام دول أيضًا. قد يتخلى الناس في نهاية المطاف عن الدولة ذات السيادة وعن نظام الدول. لقد تخلى الناس عبر التاريخ عن العديد من الطرق الأخرى لتنظيم حياتهم السياسية، بما في ذلك دول المدن، والإقطاع، والاستعمار، على سبيل المثال لا الحصر. ليس من غير المعقول أن نفترض أن شكلاً من أشكال التنظيم السياسي العالمي هو أفضل أو أكثر تقدمًا من الدول ونظام الدولة في نهاية المطاف.

يعتقد بعض علماء العلاقات الدولية أن مثل هذا التحول الدولي، المرتبط بتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول (أي العولمة) ، يجري بالفعل على قدم وساق. لكن نظام الدولة كان مؤسسة مركزية للسياسة العالمية لفترة طويلة جدًا ، ولا يزال كذلك. على الرغم من أن السياسة العالمية في حالة تغير مستمر ، فقد تمكنت الدول ونظام الدولة دائمًا في الماضي من التكيف مع التغيير

[1] Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p5.

التاريخي المهم. لكن لا أحد يستطيع أن يكون على يقين من أن الأمر سيستمر على هذا النحو في المستقبل[2].

منذ منتصف القرن السابع عشر ، كان يُنظر إلى الدول على أنها الأنظمة السياسية الشرعية الوحيدة في أوروبا ، بناءً على أقاليمها المنفصلة ، وحكوماتها المستقلة ، ورعاياها السياسيين. كان لنظام الدولة الناشئة عدة خصائص بارزة يمكن تلخيصها. أولاً ، كان يتألف من دول مجاورة تم الاعتراف المتبادل بشرعيتها واستقلالها. ثانيًا ، لم يمتد هذا الاعتراف بالدول خارج نظام الدولة الأوروبية. لم تكن الأنظمة السياسية غير الأوروبية أعضاء في نظام الدول. كانوا عادة ما يُنظر إليهم على أنهم أجانب وأقل مكانة من الناحية السياسية وخضع معظمهم في النهاية للحكم الإمبراطوري الأوروبي. ثالثًا ، كانت العلاقات بين الدول الأوروبية تخضع للقانون الدولي والممارسات الدبلوماسية. بمعنى آخر ، كان من المتوقع أن يلتزموا بقواعد اللعبة الدولية. رابعًا، كان هناك توازن للقوى بين الدول الأعضاء والذي كان يهدف إلى منع أي دولة من الخروج عن نطاق السيطرة وتقديم محاولة ناجحة للهيمنة ، والتي من شأنها في الواقع إعادة إنشاء إمبراطورية على القارة[3].

بينما أنشأ الأوروبيون نظاما دوليا في أوروبا، في نفس الوقت قاموا أيضًا ببناء إمبراطوريات شاسعة في الخارج واقتصاد عالمي سيطروا من خلاله على معظم المجتمعات السياسية غير الأوروبية في بقية العالم. نجحت الدول الغربية التي لم تستطع السيطرة على بعضها البعض في السيطرة على جزء كبير من بقية العالم سياسياً واقتصادياً. بدأت تلك السيطرة الخارجية على العالم غير الأوروبي من قبل الأوروبيين في بداية العصر الحديث المبكر في القرن السادس عشر، في نفس الوقت الذي ظهر فيه نظام الدولة الأوروبية. استمرت حتى منتصف القرن العشرين، عندما تحرر عدد قليل من الشعوب غير الغربية من الاستعمار الغربي وحصل على الاستقلال السياسي. إن حقيقة عدم قدرة أي دولة غربية على الهيمنة الكاملة على نظام الدول الأوروبي، ولكن العديد من الدول الغربية كانت قادرة على فرض السيادة الأوروبية والسيطرة على كل كيان خارج أوروبا آخر تقريبًا ، كانت لها أهمية حاسمة في تشكيل النظام الدولي الحديث. إن الصعود العالمي وتفوق الغرب أمر حيوي لفهم العلاقات الدولية حتى اليوم[4]. وصلت عضوية الأمم المتحدة الموسعة إلى ما يقرب من 200 دولة بحلول نهاية القرن العشرين. اليوم ، نظام الدولة هو مؤسسة عالمية تؤثر فعليًا على حياة كل شخص على وجه الأرض ، سواء أدركوا ذلك أم لا.

---

[2] Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p10.

[3] Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p17.

[4] Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p19.

الشكل (2): التوسع العالمي لنظام الدول

- ابتداء من 1600م : أوروبا (نظام أوروبي).
- ابتداء من 1700م: ضم دول أمريكا الشمالية (نظام غربي).
- ابتداء من 1800م: ضم دول أمريكا الجنوبية + الإمبراطورية العثمانية + اليابان (نظام نحو التعولم).
- ابتداء من 1900م: ضم دول آسيا+ إفريقيا+ الكراييب+ المحيط الهادي (نظام عالمي).

Source: Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p21.

للنظام الدولي من حيث القطبية polarity (أي عدد مراكز القوة في نظام عالمي) ثلاثة أشكال:

- الأحادية القطبية unipolarity : نظام سياسي دولي يهيمن عليه مركز قوة واحد.
- الثنائية القطبية bipolarity : نظام سياسي بمركزي قوة.
- التعددية القطبية multipolarity : نظام سياسي له ثلاثة أو أكثر من مراكز القوة المهيمنة.

الدولة:

الدولة هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية في العديد من نظريات العلاقات الدولية. تعتبر الدول كيانات ذات سيادة في النظام الدولي، مما يعني أنها لا تخضع لأوامر الآخرين؛ لديهم سيطرة مستقلة على أنفسهم وقراراتهم. لكي يتم اعتبار الكيان دولة، يجب أن يكون له إقليم محدد، وسكان مستقرون، وحكومة فعالة، ويجب أن تعترف الدول الأخرى بامتلاكها القدرة على الدخول في علاقات معها. تنظر بعض النظريات في خصائص الدولة وسياساتها الداخلية من أجل شرح الظواهر المختلفة في السياسة الدولية[5].

قد يكون من المفيد فحص حياتنا اليومية كمواطنين في دول معينة لمعرفة ما نتوقعه عمومًا من دولة. هناك ما لا يقل عن خمس قيم اجتماعية أساسية يُتوقع من الدول عادةً التمسك بها: الأمن والحرية والنظام والعدالة والرفاهية. هذه قيم اجتماعية أساسية جدًا لرفاهية الإنسان بحيث يجب حمايتها أو ضمانها بطريقة ما. يمكن أن يكون ذلك عن طريق المنظمات الاجتماعية غير الدولة، على سبيل المثال ، من قبل العائلات أو العشائر أو المنظمات العرقية أو الدينية أو القرى أو المدن. ومع ذلك، في العصر الحديث، كانت الدولة تشارك عادة كمؤسسة رائدة في هذا الصدد: من المتوقع أن تضمن هذه القيم الأساسية. على سبيل المثال، يفترض الناس عمومًا أن

[5] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, Essentials of International Relations, 8th edition, Canada, W. W. Norton & Company, Inc. 2019, p71.

الدولة هي التي تضمن قيمة الأمن، والتي تتضمن حماية المواطنين من التهديد الداخلي والخارجي. هذا هو مصدر قلق أو مصلحة أساسية للدول. ومع ذلك، فإن مجرد وجود الدول المستقلة يؤثر على قيمة الأمن؛ نحن نعيش في عالم يضم العديد من الدول، كلها تقريبا مسلحة على الأقل إلى حد ما وبعضها قوى عسكرية كبرى. وبالتالي ، يمكن للدول أن تدافع عن أمن الناس وتهدده ، وعادة ما يشار إلى هذا التناقض في نظام الدولة باسم "المعضلة الأمنية". بعبارة أخرى، تمامًا مثل أي منظمة بشرية أخرى، تطرح الدول مشكلات كما تقدم الحلول[6].

يجب علينا بالطبع أن نكون متيقظين لحقيقة أن الدولة ذات السيادة هي مفهوم نظري متنازع عليه. عندما نطرح السؤالين "ما هي الدولة؟" و "ما هو نظام الدولة؟" ستكون هناك إجابات مختلفة، اعتمادًا على المقاربة النظرية المعتمدة ؛ ستكون الإجابة الواقعية مختلفة عن الإجابة الليبرالية ، وستكون تلك الإجابات مختلفة عن إجابة المجتمع الدولي وعن الإجابة التي قدمتها نظريات IPE. لا توجد أي من هذه الإجابات بالمعنى الدقيق للكلمة صحيحة أو غير صحيحة لأن الحقيقة هي أن الدولة كيان متعدد الأوجه ومربك إلى حد ما. هناك مفاهيم مختلفة عن الدولة. هناك خلاف حول نطاق الدولة والغرض منها. وبالتالي، فإن نظام الدولة ليس موضوعًا سهل الفهم ، ويمكن فهمه بطرق مختلفة وبنقاط تركيز مختلفة[7].

ومع ذلك ، هناك طرق لتبسيطها. من المفيد التفكير في أن للدولة بعدان مختلفان ، كل منهما مقسم إلى فئتين عريضتين. **البعد الأول** هو الدولة كحكومة the state as a government مقابل الدولة كبلد the state as a country . **إذا نظرنا إليها من الداخل**، فإن الدولة هي الحكومة الوطنية: إنها أعلى سلطة حاكمة في البلد، وتمتلك السيادة المحلية. هذا هو الجانب الداخلي للدولة. الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالجانب الداخلي تتعلق بالعلاقات بين الدولة والمجتمع: كيف تحكم الحكومة المجتمع المحلي؟ وما وسائل سلطتها ومصادر شرعيتها؟ وكيف تتعامل مع مطالب ومشاغل الأفراد والجماعات التي يتكون منها ذلك المجتمع المحلي؟ كيف تدير الاقتصاد الوطني؟ وما هي سياساتها المحلية؟ وما إلى ذلك. **وإذا نظرنا إليها دوليًا**، فهي ليست مجرد حكومة؛ إنها منطقة مأهولة بالسكان مع حكومة وطنية ومجتمع محلي. بعبارة أخرى، إنها بلد. من هذه الزاوية، يشكل كل من الحكومة والمجتمع المحلي الدولة. إذا كانت الدولة دولة ذات سيادة، فسيتم الاعتراف بها بشكل عام على هذا النحو. هذا هو الجانب الخارجي للدولة حيث تتعلق الأسئلة الرئيسية بالعلاقات بين الدول: كيف ترتبط حكومات ومجتمعات الدول ببعضها البعض وتتعامل مع بعضها البعض؟ ما هو أساس تلك العلاقات بين الدول؟ وما هي السياسات الخارجية

---

[6] Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p5.

[7] Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p22.

لدول معينة؟ ما هي المنظمات الدولية للدول؟ وكيف يتفاعل الناس من مختلف الدول مع بعضهم البعض وينخرطون في معاملات مع بعضهم البعض؟ وما إلى ذلك[8].

يقودنا هذا إلى **البعد الثاني** للدولة، الذي يقسم الجانب الخارجي للدولة ذات السيادة إلى فئتين عريضتين. الفئة الأولى هي الدولة التي يُنظر إليها على أنها مؤسسة رسمية أو قانونية في علاقاتها مع الدول الأخرى. هذه الدولة ككيان مستقل دستوريًا عن جميع الدول الأجنبية، معترف به كدولة ذات سيادة أو مستقلة من قبل معظم تلك الدول، وتتمتع بالعضوية في المنظمات الدولية، وتمتلك حقوقًا والتزامات دولية مختلفة. يجب أن نشير إلى تلك الفئة الأولى بالدولة "القانونية". الفئة الثانية هي الدولة من الناحية الفعلية والواقعية، أي من النواحي العسكرية والسياسية والإقتصادية. تتعلق هذه الفئة بمدى تطوير الدول لمؤسسات سياسية فاعلة ، وأساس اقتصادي متين ، ودرجة كبيرة من الوحدة الوطنية، أي الوحدة الشعبية ودعم الدولة. فبعض الدول قوية جدًا من حيث تمتعها بالمكونات والخصائص سالفة الذكر. ومعظم الدول في الغرب على هذا النحو، والعديد من هذه الدول صغيرة، على سبيل المثال السويد وهولندا ولوكسمبورغ. يجب فصل الدولة القوية بمعنى المستوى العالي من الدولة التجريبية، عن فكرة القوة القوية بالمعنى العسكري. بعض الدول القوية ليست قوية عسكريا. الدنمارك مثال. بعض القوى بالمعنى العسكري ، مثل روسيا ، ليست دولًا قوية. كندا هي حالة غير عادية لدولة عالية التطور مع حكومة ديمقراطية فعالة ولكن مع ضعف كبير في دولتها: تهديد كيبيك بالانفصال. من ناحية أخرى ، تعتبر الولايات المتحدة دولة قوية وقوة قوية. في الواقع ، إنها أقوى قوة على وجه الأرض[9].

إذن، هذا التمييز بين الدولة من الناحية الفعلية والدولة من الناحية القانونية له أهمية أساسية لأنه يساعد على التقاط الاختلافات المهمة للغاية الموجودة بين ما يقرب من 200 دولة مستقلة حاليًا ومتساوية رسميًا في العالم.

تتميز الدولة كما نعرفها بإقليم وسكان محددين بوضوح وسلطة حصرية على تلك المنطقة والسكان. ومع ذلك ، لكي تظهر الدولة إلى الوجود ، يجب أن "تعترف" الدول الأخرى بها على أنها تتمتع بالسلطة ، وغالبًا ما يستند هذا الاعتراف إلى اعتبارات سياسية[10].

بسبب أهمية الإقليم والسيادة في تعريف الدولة ، يشير علماء السياسة إلى الدولة الحديثة على أنها "دولة ذات سيادة" أو "دولة إقليمية". يشير هذا المصطلح ضمنيًا إلى أن الدول كان يمكن أن تتخذ شكلاً آخر في تطورها. في الواقع، فإن الدولة الحديثة هي نتاج تجربة تاريخية معينة. جزئيًا لأن الدولة كانت اختراعًا أوروبيًا ، يمكن اعتبار القرون الثلاثة الماضية

---

[8] Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p23.

[9] Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p24.

[10] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p 6.

بمثابة العصر الأوروبي للسياسة العالمية. لاحقًا، سنرى كيف تتحدى الأشكال السياسية والعادات والأفكار السياسية غير الأوروبية العصر الأوروبي وكيف تتحرك مناطق مثل آسيا والشرق الأوسط إلى طليعة السياسة العالمية. ومع ذلك، فإن الأهمية المركزية للدولة في السياسة العالمية هي أن ندرس الدولة أولاً في سياقها الأوروبي الأصلي[11].

السيادة: sovereignty

لا يزال العديد من علماء العلاقات الدولية يعتبرون سيادة الدولة أساس مجالهم. ركز جزء كبير من الفلسفة السياسية الغربية على الدولة نفسها وعلاقتها بالمواطنين ، وكان مجال العلاقات الدولية امتدادًا منطقيًا تناول العلاقات بين الدول. في الواقع ، كانت السيادة دائمًا منذ البداية طموحًا أكثر منها حقيقة. بالنسبة للعديد من الحكام ، كانت السيادة أداة قانونية مفيدة ، كما جادل الواقعي ستيفن كراسنر، "تم استخدامها لإضفاء الشرعية على حق صاحب السيادة في تحصيل الضرائب ، وبالتالي تعزيز موقف الدولة، وحرمان الكنيسة من هذه الحقوق وبالتالي يضعف مكانة البابوية.

يتم التعامل مع السيادة من قبل الواقعيين ، وهو المبدأ المنظم للسياسة العالمية التي تؤدي إلى الفوضى. يعتبر الليبراليون السيادة شيئًا يجب التغلب عليه في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف مرغوبة مثل حماية حقوق الإنسان ، والتدخل في الدول المستبدة لنشر الديمقراطية وإنهاء العنف، ونشر التجارة الحرة، وفرض القواعد العالمية لإنهاء الممارسات البيئية والعمل الوطنية غير المرغوب فيها. بالنسبة للبنّائيين ، السيادة مؤسسة اخترعها القادة السياسيون الأوروبيون كشرط مسبق ضروري لإنشاء الدولة الإقليمية والتي تعمل اليوم كمعيار رئيسي يوفر الشرعية للدول. السيادة هي كما يلاحظ تيم دن، "لحظة تأسيس السياسة" التي "تمثل خط الصدع بين الجماعة والفوضى[12].

كانت صياغة السيادة - وهي مفهوم أساسي في العلاقات الدولية المعاصرة - واحدة من أهم التطورات الفكرية التي أدت إلى الثورة الغربية. تم العثور على الكثير من تطور الفكرة في كتابات الفيلسوف الفرنسي جان بودان (1530-1596). بالنسبة لبودين ، السيادة هي "القوة المطلقة والدائمة المنوطة بالكومنولث". لا يوجد في الفرد بل في الدولة ؛ وبالتالي ، فهو دائم. إنها "العلامة المميزة للحاكم المطلق أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يخضع لأوامر شخص آخر ، لأنه هو الذي يضع القانون للموضوع ، ويلغي قانونًا تم إصداره بالفعل ، ويعدل قانونًا قديمًا.

على الرغم من أن السيادة ، من الناحية المثالية ، مطلقة ، إلا أنها في الواقع ، وفقًا لبودين ، ليست بلا حدود. القادة مقيدون بالقانون الإلهي والقانون الطبيعي: "كل الأمراء على

---

[11] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), pp55-56 .

[12] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p757.

الأرض يخضعون لقوانين الله والطبيعة". كما أنها مقيدة بنوع النظام - "القوانين الدستورية للمملكة" - سواء كانت ملكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية. وأخيرًا ، فإن القادة مقيدون بالعهود ، والعقود مع الوعود للناس داخل الكومنولث ، والمعاهدات مع الدول الأخرى ، على الرغم من عدم وجود حكم أعلى في العلاقات بين الدول. وهكذا ، قدم بودان اللصق المفاهيمي للسيادة الذي سينبثق مع اتفاقية ويستفاليا[13].

اليوم، تخبرنا السيادة القليل عن الدول الحقيقية. تضم ما يقرب من 200 دولة في العالم قوة عظمى واحدة ومجموعة من "الدول الصغيرة"، بما في ذلك الجزر الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ التي نادرًا ما تكون قابلة للحياة. حوالي 87 دولة بها أقل من خمسة ملايين نسمة، 58 منها أقل من 2.5 مليون، و 35 أقل من 500000. لنأخذ على سبيل المثال دولة توفالو Tuvalu ذات السيادة - وهي مجموعة من الجزر المرجانية في المحيط الهادئ ، ويبلغ عدد سكانها 10000 نسمة ، وتبلغ مساحتها 9.5 ميل مربع. في عام 2000، باعت توفالو حقوق ملكية نطاق الويب "tv" مقابل 50 مليون دولار من الإتاوات على مدار الـ 12 عامًا التالية في صفقة تزيد قيمتها عن نصف إجمالي الناتج المحلي السنوي (التي تم الحصول عليها من الزراعة وصيد الأسماك). على النقيض من ذلك ، فإن كاليفورنيا التي يزيد عدد سكانها عن 31 مليون نسمة وخامس أكبر اقتصاد في العالم ليست سيادية ، وعلى الرغم من وجود عجز في الميزانية في عام 2003 أكبر من العجز في جميع الولايات الأمريكية الأخرى مجتمعة (باستثناء نيويورك) ، فلا يحق لها الحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي[14].

في كثير من الأحيان، يتم الخلط بين السيادة، التي توفر الاستقلال القانوني، والسلطة الحقيقية والاستقلال الذاتي. تؤكد السيادة أن الغرباء يجب ألا يتدخلوا في الشؤون الداخلية للدولة وأن على المواطنين احترام شرعيتها والامتثال لقوانينها، ولكن ليس هناك ما يضمن أنهم سيتبعون هذه المعايير. بشكل عام ، في العقود الأخيرة ، لم يوفر الاستقلال السيادي سوى حماية متواضعة ضد النهب العسكري وتغييرات الحدود. في بعض الحالات ، يرقى هذا إلى ما يسميه عالم السياسة روبرت جاكسون "السيادة السلبية"، أي أكثر بقليل من حماية الأنظمة الفاسدة في ما يسميه "أشباه الدول".

يجادل الواقعيون والواقعيون الجدد بأن القليل قد تغير وأن سيادة الدولة لا تزال مهمة اليوم كما كانت خلال القرون الثلاثة الماضية. يحدد كراسنر أربعة جوانب لسيادة الدولة: السيادة المحلية، وسيادة الترابط interdependence، والسيادة القانونية الدولية، وسيادة ويستفاليان. تشير السيادة المحلية إلى ممارسة السلطة داخل الدولة؛ تتضمن سيادة الاعتماد المتبادل السيطرة على الحركات عبر حدود الدولة؛ تشير السيادة القانونية الدولية إلى اعتراف الدول

---

[13] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, Essentials of International Relations, 8th edition, Canada, W. W. Norton & Company, Inc. 2019, p21.

[14] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p758.

الأخرى على أنها متساوية قانونيًا؛ وسيادة Westphalian تشير إلى استبعاد التدخل الخارجي غير المرغوب فيه داخل الدولة. من بين هذه الأبعاد الأربعة، يجادل كراسنر، أن البعد الثاني فقط، وهو سيادة الترابط ، قد تآكل بشكل كبير. تم انتهاك جميع الأبعاد الأربعة من وقت لآخر في الماضي ولا تزال سليمة إلى حد كبير اليوم[15].

بصرف النظر عن السيادة، نادراً ما تمتعت الدول بأي شيء مثل السيطرة الكاملة على الرعايا أو مواردهم. لم تمنع السيادة الدول من التدخل في شؤون بعضها البعض. لم يحترم ملك فرنسا لويس الرابع عشر ولا نابليون بونابرت الحدود السيادية للجيران. في الواقع ، كانت البرتغال الدولة الأوروبية الوحيدة التي لم يتم تغيير حدودها بعد اتفاقية وستفاليا عام 1648. في الواقع ، كان استخدام الدول للعنف في العلاقات مع بعضها البعض هو الموضوع الرئيسي للوثائق التأسيسية لعصبة الأمم والأمم المتحدة ، فضلاً عن كل من القوانين العرفية والإيجابية للحرب مثل ميثاق كيلوغ برياند Kellogg-Briand Pact (1928) الذي حظر الحرب. كما رأينا ، في تنظيم عنف الدولة ، يتم التمييز بين العدوان والدفاع عن النفس. تعترف المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بالحق الطبيعي للدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس فقط في حالة وقوع هجوم مسلح وبعد ذلك فقط حتى تتخذ الأمم المتحدة "تصرف لائق." والبلدان تدافع بشكل روتيني حتى عن أعمال العدوان الصارخ باعتبارها "دفاعًا عن النفس".

على الرغم من أن السيادة لم توفر للدول الحماية التي وعدت بها أبدًا ، فقد شهدت العقود الأخيرة فجوة متنامية بين قدرة الدول على إدارة العنف في الداخل والتصرف بشكل مستقل في السياسة العالمية - الوعد بالسيادة وواقع السياسة العالمية. في العديد من الدول ، يستهزئ المواطنون بسلطة حكوماتهم ويشاركون بنشاط في السياسة العالمية مباشرة من خلال مجموعات تتراوح من العصابات الإرهابية والشركات العملاقة والمنظمات الإنسانية إلى عصابات الشوارع ومجموعات الاحتجاج. مثل هذا النشاط بعيد كل البعد عن فكرة أن المواطنين يشاركون فقط في السياسة العالمية بشكل غير مباشر عن طريق الضغط على حكوماتهم والتصويت. تقول عالمة السياسة البريطانية سوزان سترانج: "اليوم ، من المشكوك فيه بدرجة أكبر أن الدولة - أو على الأقل غالبية الدول - لا يزال بإمكانها المطالبة بدرجة من الولاء من المواطن أكبر من الولاء الممنوح للعائلة ، للشركة ، للحزب السياسي أو حتى في بعض الحالات لفريق كرة القدم المحلي.

القوة:

ما هي القوة وكيف نعرفها عندما نراها؟ لطالما كانت القوة مركزية في دراسات الصراع. الواقعيون على وجه الخصوص يستخدمون القوة لشرح السلوك في السياسة العالمية، بحجة أن المجال يتم تعريفه من خلال الصراع على السلطة حيث يتم تحديد مصالح الفاعلين من خلال

[15] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p759.

مدى قوتهم أو ضعفهم بالنسبة لبعضهم البعض. القوة منتشرة إذن، والواقعيون يعتبرونها "عملة" السياسة العالمية بمعنى أنها، مثل المال، وسيلة لتحقيق الأهداف، واحتياطي أو مخزون للطوارئ المستقبلية، وأصل في حد ذاته. وهم يعتقدون أن جميع أدوات السياسة الخارجية ، بما في ذلك الدبلوماسية والتجارة والتحالفات والمعاهدات، ينبغي الحكم عليها من خلال كيفية تعزيزها للسلطة الوطنية[16].

هناك **القوة الصلبة** Hard Power القائمة على استخدام الإكراه والمكافآت. وهناك **القوة اللينة** Soft Power القائمة على الثقافة والسمعة والتي تستخدم لوضع جدول الأعمال العالمي وتشكيل تفضيلات الآخرين.

وفقا لأحد العلماء: "القوة في السياسة الدولية مثل الطقس. الجميع يتحدث عن ذلك، لكن القليل منهم يفهم ذلك ". يعتقد معظم الناس أنهم يعرفون فاعلا دوليا قويًا عندما يرونه، لكن هذا لا يعني أن الجميع يتفقون على ما يجعل هذا الفاعل قويًا. من المغري تصور القوة كشيء ملموس أو قدرة تسمح للفاعل الدولي أن يفعل ما يشاء. وهكذا يُعرّف العالم السياسي إينيس كلود Inis Claude القوة على أنها "القدرة العسكرية - العناصر التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في القدرة على الإكراه والقتل والتدمير". ومع ذلك، فإن هذا التعريف يخلط بين القدرات التي قد تساهم في القوة والقوة نفسها. إذا وقعنا فريسة لهذا الارتباك، فلا يمكننا أن نشرح بشكل مرضٍ كيف يمكن لبضعة آلاف من المتمردين العراقيين مقاومة القوة العظمى الأمريكية. وبالتالي، يتفق معظم المحللين على أن القوة هي علاقة يمكن أن يتسبب فيها أحد الفاعلين في قيام الآخر بما يشاء. إنها ، كما قال كينيث والتز ، "القدرة على إحداث التأثير المقصود." جزء من السبب الذي يجعل بعض المراقبين يعتبرون القوة شيئًا وليس علاقة هو أن الكلمة هي اسم وليس لها شكل فعل. على النقيض من ذلك، يمكن استخدام التأثير influence كفعل يربط موضوع الجملة (المؤثر) بشيء مباشر (الذي يتأثر به) وبالتالي ينقل فكرة العلاقة[17].

تمتلك معظم الدول قوات مسلحة. تعتبر القوة العسكرية عادة ضرورة حتى تتمكن الدول من التعايش والتعامل مع بعضها البعض دون التعرض للترهيب أو الخضوع. الدول غير المسلحة نادرة للغاية في تاريخ نظام الدولة. هذه حقيقة أساسية في نظام الدولة يجب ألا نغفل عنها أبداً.

القوة هي صفة علائقية تصف التأثير النسبي لاثنين أو أكثر من الفاعلين ، مما يعني أن أي انخفاض في قوة أحد الفاعلين سيشير بشكل عام إلى زيادة القوة النسبية للفاعلين الآخرين في العلاقة. تشير السلطة إلى الحق القانوني للجهة الفاعلة في التصرف بطريقة معينة بدلاً من قدرتها البسيطة على القيام بذلك.

---

[16] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p270.

[17] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p270.

تشير القوة الناعمة إلى قدرة الفاعل على جذب فاعلين دوليين آخرين ، مما قد يمنحه تأثيرًا يتجاوز التهديدات المادية التي تقدمها القوة الصلبة.

تشير القوة الذكية إلى مزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة ، حيث يؤثر الفاعل في سلوك الآخرين من خلال مزيج من حوافز القوة الناعمة ومثبطات القوة الصلبة[18].

إذا كانت السيادة تحدد ماهية الدول في النظام الدولي، فإن القوة تحدد ما هي قادرة على القيام به. هناك العديد من التعريفات للقوة - الموارد الاقتصادية والقوة العسكرية والتأثير المعنوي وما إلى ذلك. في العلاقات الدولية ، ليس دائمًا القوة نفسها ، ولكن توزيعها بين الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي هو الأكثر إثارة للاهتمام.

هناك طرق عديدة للتفكير في القوة. وفقًا لعالم الاجتماع البريطاني بول هيرست، فإن القوة في العلوم الاجتماعية لها ثلاثة معانٍ مشتركة. أولاً ، يصف العلاقة بين الجهات الفاعلة التي "تمكن أحد الممثلين من التفوق على الآخر". ثانيًا، تصف القوة "القدرة الكمية"، مما يشير إلى أن أحد الفاعلين يسود لأنه يمتلك قوة أكبر وبالتالي يمكنه إجبار الآخرين على الخضوع. أخيرًا، غالبًا ما تستخدم القوة لوصف لعبة محصلتها صفر يتم فيها تعويض مكاسب أحد الفاعلين بخسائر لاعب آخر[19].

يشير هيرست Hirst إلى أن هذه المقاربة للقوة بها عدة نقاط ضعف. أولاً ، يشير إلى أن الفاعل الأكثر قوة سوف يسود دائمًا على الخصوم الأضعف. يظهر التاريخ أن الأمر ليس كذلك. هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام والاتحاد السوفيتي في أفغانستان مثالان على هزيمة القوى العظمى أضعف من الناحية التكنولوجية والمادية المعارضين. حدث الشيء نفسه في حرب عام 1967 بين العرب وإسرائيل، حيث استخدمت دولة إسرائيل الأصغر والأقل عدداً من السكان تدريبات وتكتيكات فائقة للتغلب على الجيوش العربية الأكثر قوة ضدها.

يجادل هيرست Hirst أيضًا بأنه لا ينبغي أن نفكر في القوة على أنها شيء ملموس وقابل للقياس ، ناهيك عن كونها حكراً على الفاعلين الدوليين. هناك أشكال من القوة لا يمكننا رؤيتها ، مثل قوة فكرة مثل القومية أو العقيدة الدينية. على الرغم من أنه لا يمكن قياس القومية أو الدين ، يمكن لكل منهما التأثير على ما يفعله الفاعلون. وينطبق الشيء نفسه على أعراف وقواعد وممارسات المجتمع الدولي. هذه تشكل شكلاً آخر من أشكال القوة في السياسة العالمية ، كما يوضح بيتر فان هام في كتابه القوة الاجتماعية في السياسة الدولية. باستخدام هذه الأشكال من السلطة الاجتماعية ، يجادل فان هام بأنه يمكن إقناع الفاعلين بالعمل ضد مصالحهم المباشرة. توصل إيان كلارك من المدرسة الإنجليزية إلى نفس النتيجة. إن العالم أكثر من مجرد حرب ذرية للجميع ضد الجميع. إنه مجتمع تتمتع فيه بعض السلوكيات بالشرعية بينما

[18] Michael Cox, Introduction to international relations, UK, University of London, 2016, p209.
[19] Michael Cox, Introduction to international relations, UK, University of London, 2016, p210.

لا تتمتع الأخرى بها. وبالتالي ، فإن القدرة على تشكيل "قواعد اللعبة" هي شكل مهم من أشكال القوة في المجتمع الدولي[20].

أخيرًا ، هناك قوة في "الحقائق الاجتماعية" التي تحدد بيئتنا البشرية. على عكس الحقائق المادية ، فهذه جوانب من الواقع يتم إنشاؤها من خلال التفاعل البشري ، مثل الدول والثروة. إذا اختفى البشر من على وجه الكوكب ، فإن الحقائق الاجتماعية سوف تتوقف عن الوجود. ومع ذلك ، فإن تأثيرهم على السلوك البشري حقيقي. كما تجادل البنائية ، تخلق الحقائق الاجتماعية الحوافز والمثبطات التي تشكل سلوكيات الممثلين. فكر في "السوق" الاقتصادية. إنه ليس شيئًا يمكنك زيارته. إنها ليست حقيقة مادية. ومع ذلك ، فإنها تمارس سلطة هائلة على سلوك الشركات والدول على حد سواء ، وتعاقب الجهات التي تنتهك قواعدها. وينطبق الشيء نفسه على المجتمع الدولي. لا يمكنك التقاط صور لها ، لكنها توفر حوافز لأنواع معينة من سلوك الدولة. يعتقد الواقعيون البنيويون أن النظام الفوضوي يفرض الدول على المساعدة الذاتية والمعضلة الأمنية. يعتقد الماركسيون أن الصراع الطبقي الرأسمالي يعزز علاقات التبعية والاستغلال في المجتمعات المحلية والدولية. على الرغم من وجهات نظرهم العالمية المختلفة ، تتفق النظريتان على أن الحقائق الاجتماعية لها قوة في العلاقات الدولية[21].

هي علاقة نفسية بين الفاعلين يؤثر فيها أحدهم على الآخر ليتصرف بشكل مختلف عما كان سيحدث إذا تُرك لأجهزته الخاصة.

التأثير: influence

قدرة الممثل على التسبب في أن يتصرف ممثل آخر بشكل مختلف عما كان يمكن أن يفعله بخلاف ذلك[22].

يخوض الفاعلون أحيانًا حروبًا لاكتساب المزيد من القوة، لكنهم أيضًا يستخدمون النفوذ للتأثير على الآخرين دون الذهاب إلى الحرب. القوة مفهوم حاسم ومركزي، وسوف ندرس ماهيتها وكيف يتم استخدامها في السياسة العالمية. وفقًا للواقعيين والواقعيين الجدد، فإن القوة هي السمة المحددة لمجال السياسة العالمية وهي العامل الأساسي في شرح الطريقة التي يعمل بها العالم. كتب الواقعي هانز مورجينثاو في صياغة يُستشهد بها كثيرًا: "نفترض أن رجال الدولة يفكرون ويتصرفون وفقًا للمصلحة التي تُعرّف على أنها قوة". و "العلامة الرئيسية التي تساعد الواقعية السياسية على إيجاد طريقها عبر مشهد السياسة الدولية هي مفهوم المصلحة المحدد من حيث القوة". وسواء اتفق المرء مع Morgenthau أم لا ، فلا جدال في أن القوة كانت دائمًا سمة مركزية للسياسة العالمية وكانت موضوعًا للتحليل على الأقل منذ Thucydides. والمفاهيم والنظريات التي نشأت من هذا التاريخ لا تزال تؤثر على فهمنا للسياسة العالمية

[20] Michael Cox, Introduction to international relations, UK, University of London, 2016, p210.
[21] Michael Cox, Introduction to international relations, UK, University of London, 2016, p211.
[22] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p253.

اليوم - أحيانًا بشكل مناسب وأحيانًا لا. وهكذا ، على الرغم من تراجع الحرب الرسمية بين الدول، تظل القوة العسكرية - وهي عنصر أساسي من عناصر القوة في السياسة العالمية - أداة جذابة للجهات الفاعلة. لهذه الأسباب ، حاول علماء السياسة العالمية منذ فترة طويلة فهم القوة وشرحها والطرق التي يمكن استخدامها بها[23].

المجتمع الدولي:

يتواجد مجتمع الدول (أو المجتمع الدولي) عندما تقوم مجموعة من الدول، مدركة لبعض المصالح المشتركة والقيم المشتركة، بتشكيل مجتمع بمعنى أنها تتصور نفسها ملزمة بمجموعة مشتركة من القواعد في علاقاتها مع بعضها البعض، والمشاركة في عمل المؤسسات المشتركة[24]. باختصار، المجتمع الدولي هو نهج يخبرنا بشيء عن عالم من الدول ذات السيادة حيث يوجد كل من القوة والقانون.

في الواقع، يتفق معظم علماء السياسة على أن هناك نظامًا للسياسة العالمية بمعنى أن هناك توقعات مشتركة ، وحتى معايير مفهومة بشكل عام ، لسلوك الدولة. وهكذا ، فإن مجموعة من العلماء المعروفة مجتمعة باسم "المدرسة الإنجليزية" جادلت منذ فترة طويلة أنه على الرغم من غياب الحكومة العالمية، وتفوق الدول ذات السيادة ، وتوزيع السلطة والقوة بين الدول، إلا أن هناك مجتمعًا دوليًا حقيقيًا. المجتمع الدولي، كما يجادل عالم السياسة هيدلي بول Hedley Bull، موجود "عندما تقوم مجموعة من الدول، مدركة لبعض المصالح المشتركة والقيم المشتركة، بتشكيل مجتمع بمعنى أنها تصور نفسها ملزمة بمجموعة مشتركة من القواعد في علاقاتها مع ويشاركون في عمل المؤسسات المشتركة ". هل مثل هذا المجتمع موجود؟ يجيب بول بالإيجاب، بحجة أن "النظام هو جزء من السجل التاريخي للعلاقات الدولية" و "كانت هناك دائمًا، طوال تاريخ نظام الدولة الحديث، فكرة عن المجتمع الدولي"[25].

الفوضى: Anarchy

هي حالة لا توجد فيها سلطة مركزية ذات سيادة تفرض سيادة القانون. الواقعيون مهتمون بالفوضى على المستوى الدولي حيث لا توجد سلطة أعلى من الدولة[26]. لا تستلزم الفوضى اللانظام ولكنها تشير فقط إلى الحالة التي لا توجد فيها سلطة أعلى فوق الدول ذات السيادة.

---

[23] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p254.

[24] Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p51.

[25] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p255.

[26] Jills Teans and Lloyd Pettiford and Thomas Diez and Imad El-anis, An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes, England, Pearson Education Limited, 3rd edition, 2010, p54.

تشبه حالة الفوضى هذه حالة الطبيعة الهوبزية التي يتساوى فيها جميع الناس وتكون مساواتهم هي مصدر الصراع.

الحرب: War

تُفهم الحرب على أنها عنف منظم تقوم به الوحدات السياسية ضد بعضها البعض، وهي موضوع مركزي في دراسة IR.

- يصف كارل فون كلاوزفيتز الحرب بأنها أداة عقلانية يستخدمها القادة السياسيون لتحقيق أهدافهم.
- يصف العديد من الواقعيين الحرب بأنها رد عقلاني على البنية الفوضوية للمجتمع الدولي أو التوزيع المتغير للسلطة بين الدول.
- يرى باحثو العلاقات الدولية الآخرون الحرب على أنها نتاج سوء تقدير القادة أو تصوراتهم عن الخوف والمصلحة والهيبة والانتقام.
- غالبًا ما يتم خوض الحروب لتحقيق مكاسب مادية: من أجل الاستحواذ على الأراضي ، الوصول إلى الموارد والأسواق ، أو للدفاع عن النظام الاقتصادي الحالي.
- غالبًا ما يتم خوض الحروب من أجل الإيمان والهوية بين أعضاء من نفس المعتقد أو الهوية ، على الرغم من أن هؤلاء يمكن أن ينتقلوا إلى صراعات مع دول أخرى.
- تهدف الحروب الثورية إلى تغيير أو الإطاحة بالبنية الحالية للمجتمع الدولي، ودعم وصف كلاوزفيتز للحرب كأداة سياسية عقلانية.
- يتم خوض الحروب الليبرالية للحفاظ على المؤسسات القائمة في المجتمع الدولي ولتوسيع "منطقة السلام" الليبرالية المفترضة في نظرية السلام الديمقراطي.
- هناك جدل محتدم بين مؤيدي التدخل الإنساني والنقاد الذين يرون أنه قناع للإمبريالية الغربية.
- يتم الحكم على العدالة في الحرب من خلال مجموعتين من المعايير: ما مدى العدل في بدء الحرب (قانون الحرب) وكيف تمت محاكمة الحرب (قانون الحرب).
- يلعب القانون الدولي دورًا رئيسيًا في تحديد شرعية الحرب.
- تظل شرعية أسلحة الدمار الشامل ، بما في ذلك الأسلحة النووية ، موضع نزاع شديد. وضع المقاتلين غير التقليديين ، مثل الإرهابيين ، معقد بالمثل[27].

لطالما كانت الحرب جزءًا من الشؤون العالمية لدرجة أنه من السهل اعتبارها حالة طبيعية في الشؤون الخارجية. لقد أطلق عليها اسم "رياضة الملوك" ، فقد خاضوها من أجل مصالح الملوك والأباطرة. وأطلق عليه اسم "المضرب" 'a racket'، حارب من أجل تحقيق أرباح

[27] Michael Cox, Introduction to international relations, UK, University of London, 2016, Pp174-175.

للصناعيين والممولين. وقد أطلق عليها أيضًا "السياسة من خلال وسائل أخرى"، وهي جزء ضروري من فن الحكم في عالم يحتمل أن يكون فيه جيران عدائيون.

يناقش علماء العلاقات الدولية كيفية تعريف الحرب. مع مرور الوقت ، ظهرت ثلاث ميزات. أولاً ، تتضمن الحرب عنفًا منظمًا ومتعمدًا من قبل سلطة سياسية محددة. غالبًا ما تكون أعمال الشغب مميتة ، لكنها لا تعتبر "حربًا" لأن الشغب بحكم التعريف ليس متعمدًا ولا منظمًا. ثانيًا ، الحروب أكثر فتكًا نسبيًا من أشكال العنف المنظم الأخرى. المذابح والتفجيرات والمذابح متعمدة ومنظمة ولكنها بشكل عام ليست قاتلة بما يكفي لتعتبر حربًا. حاليًا ، يقبل معظم علماء العلاقات الدولية أن هناك حاجة إلى ما لا يقل عن 1000 حالة وفاة في السنة التقويمية حتى يتم اعتبار الحدث بمثابة حرب. ثالثًا ، وأخيرًا ، لكي يتم اعتبار الحدث بمثابة حرب ، يجب أن يتمتع كلا الجانبين ببعض القدرة الحقيقية على إيذاء بعضهما البعض ، على الرغم من أن هذه القدرة لا يجب أن تكون متساوية من كلا الجانبين. نحن لا نعتبر الإبادة الجماعية والمذابح والهجمات الإرهابية والمذابح حروبًا لأنه في الإبادة الجماعية ، على سبيل المثال ، لا يملك سوى جانب واحد أي قدرة حقيقية على القتل ، بينما يكون الطرف الآخر أعزل فعليًا[28].

تتخذ الحروب أشكالًا عديدة ويمكن خوضها بواسطة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. كان للحروب تأثير هائل على شكل المجتمع الدولي اليوم. كما يلاحظ عالم الاجتماع الأمريكي تشارلز تيلي ، فإن الدول والحروب لها علاقة حميمة تعود إلى ما لا يقل عن 1000 عام. يجادل بشكل مقنع بأن الدول تهيمن على العالم اليوم لأنها أثبتت أنها المنظمات السياسية الوحيدة القادرة على تعبئة الموارد المادية اللازمة لخوض حروب طويلة الأمد في أركان بعيدة من العالم. إنه يرى الحرب بشكل عام على أنها ساحة معركة قامت فيها الدول بقتل الإمبراطوريات ودول المدن والدول البدوية وجميع منافسيها السياسيين الآخرين. ولهذا يقول تيلي "الحرب تصنع الدولة والدولة تصنع الحرب". يختلف آخرون مع دولة تيلي المتأصلة. ويشيرون إلى أن الحروب غالبًا ما تدور رحاها بين جهات فاعلة من غير الدول. ووفقًا لهم ، فإن الشيء الوحيد الذي يحتاجه المرء حقًا لخوض حرب هو وجود مجموعة مسلحة مستعدة لخوض المعركة ، ولا يوجد خط فاصل واضح بين الحرب كنشاط للدولة وأشكال منخفضة المستوى من النزاع المسلح غير الحكومي. يجسد الصراع المحتدم في جميع أنحاء سوريا والعراق وقت كتابة هذا التقرير إمكانات الجهات الفاعلة الحديثة غير الحكومية في خوض نزاعات طويلة الأمد، وحتى الاستيلاء على الأراضي والسكان من الدول القائمة[29].

أنواع الحروب:

[28] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, Essentials of International Relations, 8th edition, Canada, W. W. Norton & Company, Inc. 2019, p191.

[29] Michael Cox, Introduction to international relations, UK, University of London, 2016, p176.

إذا كانت حروب التحرر الوطني ضد الإمبريالية الغربية شائعة قبل تسعينيات القرن الماضي ، فإن الحروب الناجمة عن تفكك الدول الفاشلة أصبحت أكثر انتشارًا في السنوات التي تلت ذلك. يجادل بعض الكتاب بأن المنافسة العسكرية قبل 1991/1989 كانت إما بين أنواع مختلفة من الدول - مثل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة - أو من أجل إنشاء دول جديدة - كما في فيتنام. يشير آخرون إلى أهمية الحروب الأهلية في هذه الفترة ، على الرغم من أن هذه الحروب غالبًا ما كانت مدفوعة بالمعركة بين مؤيدي الولايات المتحدة وأنصار الاتحاد السوفيتي. الحروب الأهلية ليست بالشيء الجديد. شهدت الولايات المتحدة حربًا داخلية وحشية بين عامي 1861 و 1865 أسفرت عن مقتل ما يقرب من 650 ألف جندي (عدد القتلى الأمريكيين أكثر من جميع الحروب الخارجية التي خاضتها الولايات المتحدة منذ عام 1865). في القرون التي سبقت عام 1945 ، شهدت كل من إنجلترا والصين وروسيا وفرنسا وإسبانيا حروبًا أهلية قاتلت فيها مجموعات إما للاستيلاء على الدولة أو الانفصال عنها. خلال الحرب الباردة ، استمرت هذه الصراعات في هز الدول من الكونغو إلى السلفادور إلى كمبوديا. منذ نهاية الحرب الباردة ، أصبحت هذه الحروب الأهلية - أو بشكل أكثر دقة داخل الدول - أكثر شيوعًا. إنها نواتج ثانوية للنزاعات المحلية طويلة الأمد التي غطتها الحرب الباردة حتى سحبت القوى العظمى الدعم الاقتصادي والسياسي من عملائها في حوالي عام 1991/1989. تسبب سحب الدعم هذا في انهيار الدول النامية - التي تعرضت بالفعل لصدمة ووحشية بسبب الحرب الباردة -. جعلت الحروب الأهلية الناتجة الحياة بالمعنى الحرفي للكلمة "فقيرة ، قذرة ، وحشية وقصيرة" بالنسبة للملايين المتضررين منها[30].

تتخذ هذه الحروب أشكالًا عديدة حيث تحاول الفصائل والعشائر والمجموعات القبلية والأمم والباحثون عن الربح الانفصال عن الدول الموجودة مسبقًا (كما هو الحال مع التاميل في سريلانكا والروس في شرق أوكرانيا) ، والسيطرة على سلطة الدولة (كما في أنغولا و موزمبيق)، أو الحصول على السلع المربحة مثل النفط والمواد الخام القيمة الأخرى (كما يحدث في جميع أنحاء سوريا والعراق). هذه "الحروب الجديدة" ، كما تسميها ماري كالدور Mary Kaldor، لها خصائص عديدة: تحدث في دول لم يعد اقتصادها قادرًا على تلبية احتياجات مواطنيها. بسبب عدم قدرتها على توفير السلع العامة لمواطنيها ، تفقد الدول ولاء سكانها وقواتها المسلحة. يتزايد خصخصة العنف مع سيطرة العصابات الإجرامية والجماعات شبه العسكرية على الناس والأراضي. تنتقل السلطة السياسية من الدولة إلى مجموعات الهوية المحلية ، كل منها يحاول الدفاع عن أراضيها ضد جيرانها. مع زيادة العنف ، يصبح الخط الفاصل بين "الجندي" و "المدني" غير واضح ، مما يؤدي إلى وقوع خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين حيث تحاول مجموعات الهوية المسلحة "التطهير العرقي" للمناطق التي تسيطر عليها. والنتيجة هي "حرب جديدة" يصبح فيها عدد الضحايا المدنيين والاغتصاب المنهجي والإبادة الجماعية تكتيكات مشروعة في

[30] Michael Cox, Introduction to international relations, UK, University of London, 2016, p182.

أعين القادة السياسيين الذين يتمثل هدفهم الرئيسي في الدفاع عن نطاق هويتهم الإقليمي وتوسيع نطاقه. لا تميل الحروب الجديدة إلى البقاء محلية لفترة طويلة. غالبًا ما تجتذب اللاعبين الدوليين إلى صراعاتهم الأهلية ، مما يخلق "حروبًا أهلية دولية" شديدة التعقيد تتميز بمجموعة واسعة من المشاركين المحليين والأجانب[31].

يمكن القول إن الحرب هي أقدم موضوع في العلاقات الدولية. كما أنها واحدة من أكثر الدراسات غير المريحة التي تدرس الإنسانية في أكثر حالاتها وحشية وبربرية. من المهم ألا ندير رؤوسنا لرؤيتها. بعد كل شيء ، كانت الحرب بشكل أو بآخر جزءًا من التفاعل البشري منذ أقدم السجلات التاريخية. على مدى آلاف السنين ، تغيرت أشكاله بلا شك. من بداية الحرب الشاملة إلى الثورة في الشؤون العسكرية ، تغيرت الطرق التي نقاتل بها من خلال أشكال التنظيم الاجتماعي لدينا وبواسطة التقنيات المادية التي يمكننا تقديمها للقتال. إن "الحروب الجديدة" اليوم هي أحدث تطور لهذه الظاهرة القديمة ، وهي نتيجة سلبية للعولمة يتم تجاهلها أحيانًا. هل ستختفي الحرب من التجربة الإنسانية؟ ربما سيكون كذلك ، لكن ربما ليس في حياتنا. حتى ذلك الحين ، كان من الأفضل لنا دراسة أسبابه وآثاره لجعله نادر الحدوث قدر الإمكان[32].

السلم (السلام): Peace

- غالبا ما يتم تعريف السلام على أنه غياب الحرب. يرى آخرون أن السلام هو غياب للعنف الهيكلي ، مما يعني أن الحرب قد تكون ضرورية لخلق مجتمع أكثر عدلاً وبالتالي سلام أكثر استدامة.
- يدافع الواقعيون عن الحفاظ على السلام من خلال الاستحواذ على السلطة - ردع العدوان من خلال التهديد بالانتقام الشديد.
- يرى الليبراليون السياسات الواقعية على أنها هزيمة ذاتية ، ويفضلون أنواع الادعاءات التي قدمها إيمانويل كانط ونظرية السلام الديمقراطي. كلاهما يدعي أن جذور السلام تكمن في الأنظمة السياسية المحلية التي تتبناها دول العالم.
- ينادي بعض الليبراليين بدور مهم للقانون الدولي، والذي يقولون إنه قد يكون قادرًا على استبدال القوة كضامن لأمن الدول.
- تكون معاهدات السلام أكثر نجاحًا عندما يتفق الموقعون عليها على القيم الأساسية ، وعندما يلتزم الفائزون والخاسرون بنفس مؤسسات ما بعد الحرب، وعندما يفهم جميع الأطراف بوضوح معنى المعاهدة
- عمليات السلام هي مفاوضات معقدة تتطلب إرادة سياسية كبيرة على جانبي النزاع ، والجهات الفاعلة الخارجية التي يمكنها بناء الثقة والحفاظ عليها بين الأطراف المتعارضة ، وعامة الاستعداد لتقديم تنازلات.

---

[31] Michael Cox, Introduction to international relations, UK, University of London, 2016, p183.
[32] Michael Cox, Introduction to international relations, UK, University of London, 2016, p188.

• تتطلب العديد من عمليات السلام قوة حفظ سلام دولية للاندماج بين المقاتلين لمراقبة المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم.

• يعتمد ما إذا كنت تعتقد أن العالم أصبح أكثر سلامًا أم لا على كيفية تعريفك له وقياسه ، مع وجود العديد من المؤشرات الإحصائية التي توضح أن العالم اليوم أقل حروبًا مما كان عليه في العقود الماضية.

• شهد القرن الحادي والعشرون انخفاضًا كبيرًا في عدد الحروب بين الدول ، ولكن زيادة في عدد الحروب الأهلية والجديدة[33].

ما هو "السلام"؟ الجواب الغريزي هو تعريفها على أنها نقيض الحرب - غياب الصراع المسلح بين الوحدات السياسية. هذه النهج المنطقي جيد بالنسبة للمبتدئين، ولكن ماذا عن فترات السلام التي هي مجرد فواصل بين النزاعات؟ ماذا عن الدول التي تعيش في سلام ولكنها تستعد للحرب ، كما كان الحال في فترات ما بين الحربين (1918-1939) والحرب الباردة؟ هل يكفي تعريف السلام بأنه غياب الحرب بين الدول؟ هل يعيش اللاجئ المعدم في مخيم مؤقت في دولة ليست في حالة حرب ويعيش حقًا في سلام؟ من الواضح أن تعريفنا للسلام يحتاج إلى مزيد من التفكير.

القضية الثانية تدور حول الرغبة في السلام. يُنظر إلى السلام على أنه شيء يستحق المتابعة والحرب أمر يستحق تجنبها. ومع ذلك، فإن السلام ليس دائمًا إيجابيًا بشكل لا لبس فيه. على سبيل المثال، عندما واجهت صعود الإمبراطورية اليابانية في الثلاثينيات من القرن الماضي، هل كان من الأفضل للصين أن تسعى إلى شكل من أشكال السلام أم أنها اتخذت إجراءات للدفاع عن نفسها وبالتالي إثارة حرب شاملة مع اليابان؟ هل الأفضل قبول أمر ظالم - وبالتالي الحفاظ على السلام - أم حمل السلاح لمقاومة الظلم؟ من منظور الإنسان ، وبتساوي الأشياء الأخرى ، فالسلام أفضل من الحرب. ومع ذلك، نظرًا لأن الأشياء الأخرى لا تتساوى أبدًا، فإن السلام بأي ثمن يكون أحيانًا عقبة في طريق العدالة.

قد يكون من المفيد التفكير في السلام من منظور غير عسكري. قام بذلك باحث السلام النرويجي يوهان جالتونج. في رأيه ، السلام هو أكثر من غياب العنف الشخصي الصريح. إنه يعني شيئًا أكثر نشاطًا. تحت عنوان السلام ، يتضمن غالتونغ تدابير إيجابية تتخذها الدول والأفراد وجماعات المجتمع المدني لخلق ثقافة سلام لا تستبعد الحرب فحسب ، بل تقضي أيضًا على أشكال العنف الهيكلي التي تحد من قدرة الفرد على تحقيق إمكاناته. السلام ، من وجهة نظر غالتونغ ، لا يتطلب فقط غياب الحرب - التي يعرّفها على أنها "سلام سلبي" - ولكن أيضًا غياب الظلم الاجتماعي الناجم عن العنف الهيكلي - والذي يعرّفه بأنه "سلام إيجابي". طالما أن الناس يتضورون جوعاً في الصومال أو غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة لأسباب تتعلق

[33] Michael Cox, Introduction to international relations, UK, University of London, 2016, p192.

بالجنس أو الطبقة أو العرق أو الهوية ، فلن يتمكنوا من تحقيق السلام إلا في صورته السلبية. في الواقع ، طالما استمرت هياكل العنف هذه ، فلن نتمكن من التحدث عن "السلام" بأي معنى ذي معنى[34].

الاعتماد المتبادل: Interdependence

علاقة يكون فيها اثنان أو أكثر من الفاعلين حساسين وعرضة لسلوك كل منهما ، وفيها تؤثر الإجراءات التي يتخذها أحدهما على الآخر[35].

يعتقد الليبراليون من جميع الأطياف يتم تعديل الفوضى من خلال الاعتماد المتبادل بين الجهات الفاعلة. للجهات الفاعلة قنوات متعددة للتواصل بين الحكومات وبين المجتمعات ، وتتفاعل في العديد من القضايا. نظرًا لأن العالم يزداد تعقيدًا ، فإنهم يعتمدون بشكل متزايد على بعضهم البعض لتحقيق الأمن والرفاهية الاقتصادية، وسيكون لأعمال كل منهم تأثير مضاعف يؤثر في النهاية على الآخرين. قد يكون الاعتماد المتبادل متماثلًا ، أي المواقف التي تعتمد فيها الجهات الفاعلة على بعضها البعض بشكل متساوٍ ، أو غير متكافئة، أي المواقف التي يعتمد فيها بعض الفاعلين على الآخرين أكثر من اعتماد الآخرين عليهم[36].

الاعتماد المتبادل المعقد: علاقة مترابطة بين الفاعلين تتميز بقنوات تفاعل متعددة وقضايا متعددة وغياب القوة العسكرية. يشير النيوليبراليون إلى حالات الاعتماد المتبادل على أنها ترابط معقد ، وهو مفهوم يجادل علماء السياسة النيوليبراليين روبرت أو.كوهان وجوزيف س. ناي بأنه "من الواضح أنه ليبرالي أكثر منه واقعي" ويقف "في مواجهة وجهة نظر نموذجية واقعية للسياسة العالمية. . " وبالتالي ، فإن الجهات الفاعلة حساسة تجاه سلوك بعضها البعض وقد تكون عرضة للتأثر بشكل جيد. الحساسية Sensitivity هي السرعة التي تؤثر بها التغيرات في جزء من العالم على الأجزاء الأخرى وحجم تلك التأثيرات. وبالتالي ، إذا قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة في الداخل ، فسيكون التأثير عالميًا وستتدفق الأموال الأجنبية بشكل فوري تقريبًا إلى الولايات المتحدة بحثًا عن معدلات عائد أعلى. يشير الضعف Vulnerability إلى البدائل التي يمتلكها الفاعلون في سعيهم للحد من آثار التغيير ، فعلى سبيل المثال ، الغرب معرض بشدة لنقص النفط لأنه لا يوجد حاليًا سوى عدد قليل من بدائل الطاقة المناسبة[37].

التعاون الدولي:

---

[34] Michael Cox, Introduction to international relations, UK, University of London, 2016, pp193-194.

[35] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p257.

[36] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p258.

[37] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p258.

التعاون بين الدول هو موضوع مركزي في دراسة العلاقات الدولية .يتعامل التعريف القياسي المستخدم في أدبيات العلاقات الدولية مع التعاون باعتباره موقفًا يقوم فيه الفاعلون بتعديل سلوكهم بشكل متبادل لاستيعاب التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للآخرين في السعي لتحقيق أهداف مشتركة .لا يمكن أن تكون هذه التفضيلات متطابقة (أو لن يكون هناك تعديل سلوكي مطلوب) ولا يمكن التوفيق بينها (حيث لا يمكن لأي تعديل في السلوك أن يستوعب كلا الجانبين .(لذلك يوجد التعاون الدولي عندما تتبنى الدول سلوكًا يتوافق مع تفضيلات الدول الأخرى من أجل تحقيق أهداف مشتركة .هذه الأهداف المشتركة واسعة الانتشار ، مما يجعل التعاون قضية مهمة للتحقيق فيها[38].

من الحقائق أيضًا أن الدول تتعاون في معظم الأحيان مع بعضها البعض بشكل روتيني إلى حد ما ، وبدون الكثير من الدراما السياسية ، من أجل المنفعة المتبادلة. إنهم يقيمون علاقات دبلوماسية، ويتاجرون، ويدعمون الأسواق الدولية، ويتبادلون المعرفة العلمية والتكنولوجية، ويفتحون أبوابهم أمام المستثمرين ورجال الأعمال والسياح والمسافرين من البلدان الأخرى. يتعاونون من أجل التعامل مع مختلف المشاكل المشتركة، من البيئة إلى الاتجار بالمخدرات غير المشروعة. ويلتزمون بالمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف لهذا الغرض. باختصار ، تتفاعل الدول وفقًا لقواعد المعاملة بالمثل. يعتمد التقليد الليبرالي في العلاقات الدولية على فكرة أن الدولة الحديثة بهذه الطريقة الهادئة والروتينية تقدم مساهمة إستراتيجية في الحرية والتقدم الدوليين[39].

[38] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguín- Tof, Essentials of International Relations, 8th edition, Canada, W. W. Norton & Company, Inc. 2019, p234.

[39] Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p29.